وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

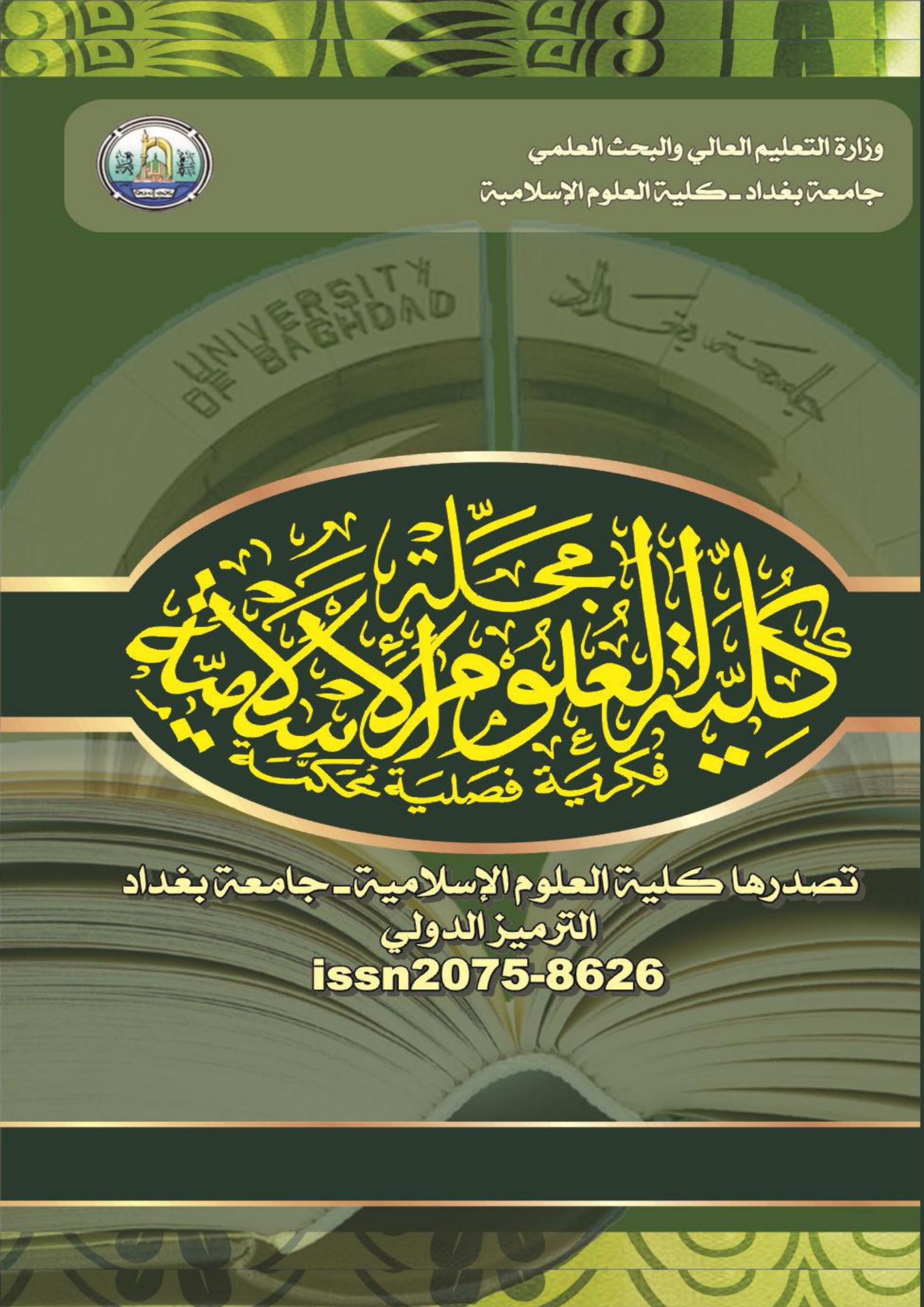

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية فصلية محكمة

تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد
الترميز الدولي
issn2075-8626

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد ـ كلية العلوم الإسلامية

مجلة كلية العلوم الإسلامية

علمية ـ فصلية ـ محكمة

تصدرها
كلية العلوم الإسلامية
جامعة بغداد

العدد ﴿ ٣٧ ﴾ ٣٠ اذار ٢٠١٤م
الجزء الثاني

ايميل المجلة : journal@cois.uobagdad.edu.iq

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦م

﴿ المحتويات ﴾

اسم البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
المودة في القربى تأملات في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ ﴾	د. حمد عبد الكريم دواح	١٠ـ ٤٨
حظر التجوال واثره في العبادات (العراق انموذجاً)	أ.م.د ساجدة طه محمود	٤٩-٨٤
الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة في ضوء الفقه الاسلامي	د. حارث علي ابراهيم	٨٥-١٢٠
التعامل مع غير المسلمين في التبرعات	د. قاسم ناظم غفوري	١٢١ - ١٧٨
المبالغة في وصف الانسان في شعر اصحاب المعلقات. ـ دراسة تحليلية ـ	م.م محمود احمد شاكر	١٧٩- ١٩٧
البيمارستانات في العراق وطرق العلاج فيها بالعصر العباسي	أ.م.د مازن صباح عبد الامير الاعرجي	١٩٨- ٢٤٠
تحرير المرأة المسلمة دعاوى وشبهات قراءة في كتاب " تنوير المؤمنات"	د. سميرة عبد الله الرفاعي	٢٤١ ــ ٢٧٧
النظرة المستقبلية لشباب الجامعة (لكلا الجنسين)	م. خوشي لطيف طه	٢٧٨ - ٣١٧

﴿ المحتويات ﴾

اسم البحث	اسم الباحث	رقم الصفحة
مقومات غرابة المفردة في القرآن الكريم	د. انتصار فاضل مخيف	٣١٨ - ٣٧٠
في السّماع والاستعمال اللغوي نظرة بين الرفض والقبول	م.د باسم محمد حسين	٣٧١ - ٤٠٣
كتاب بعين المفتي بغين المستفتي (الوكالة ، الكفالة، والحوالة، والعارية، والوديعة). تأليف إبراهيم بن محمد بن محيي الدين بن علاء الدين بن محمد بن أحمد بن علي بن سراج الدين بن صفي الدين بن عمر بن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن الطباخ المتوفى سنة (١٠٠٦) هجرية (دراسة وتحقيق)	أ.م.د حيزومة شاكر رشيد	٤٠٤ - ٤٧٤

في السّماع والاستعمال اللغوي

نظرةٌ بين الرّفض والقبول

Hearing and Linguistic Usage

A viewpoint between Rejection and Acceptance

م.د. باسم محمد حسين

كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد

Dr. Basim Mohammed Husein

ملخص البحث

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين وآله الطيبين الطاهرين . وبعد .. فحين انتشر رواةُ اللغةِ في الجزيرة العربية وما يجاورها كان جهدهم سلامة اللغة وتقديمها مصونةً لعلماء التدوين ، فَرَعَوها حقَّ رعايتها ، متجشمين في الحفاظ عليها الأسفار والأخطار ، حتى تنافسوا على تقييد ما أيقنوا فيه على أنَّه كلمُ مَنْ لم تشبْ لغتهم ولم تلِنْ جلودهم ، فصدر عنهم بعد الجمع والترتيب والموازنة أن يُعنونوا لِما اصطُلح عليه بالقياس تبعاً لما اطبق عليه الاستعمال العربي ، وبالسماع تبعاً لما تخلّف عنه مع تشعيبه باعتبار تفاوته قوةً وضعفاً الى كثيرٍ وقليلٍ ونادرٍ وشاذٍ .

ولاشك في أنّ هذين النوعين حظيا بالعناية والاهتمام منذ بدأ التصنيف من الرعيل الأول وما تلاه ، إذ الرواية عن العرب الأقحاح وإن توقفت في الحضر منتصف القرن الثاني الهجري فقد استمرت في البوادي حتى أواخر القرن الرابع. إلّا أنّ النوع الثاني – أي:السماع – وفقاً لوضعِهِ إمّا ان يُعرض عبر القواعد القياسية ، أو يُذكر رديفاً لها ، وشأنه هذا استمر عليه طوال العصور حتى وقتنا الحاضر ، لكنّه في الحالين عند الموازنة بينه وبين القياس ترجح كفته لكثرته ، اذ الكثير من المسموع ومهما اختلفت درجته تبقى الحاجة اليه ملحّة للشاعر والخطيب والكاتب ، وبهذا تكون غزارة مادة القائل بقدر مايكتنز منه ، ومن ثم تفاوتت المنازل بين الباحثين اللغويين ، فإنَّ القياس لايعول عليه إلّا اذا أعوزه السماع ، لأنّ السماع هو الأصل ، ومعلوم أنّ اللغة العربية رواية قبل ان تكون دراية ، فضلاً عن أنّ الاستعمال اللغوي حقيقٌ بان يكون الركيزة التي يعتمد عليها في الدراسات اللغوية والنحوية ، ولهذا ستكون صفحات هذا البحث محاولة لعرض الآراء التي قيلت في السماع والإشارة الى من وقف بوجهه معارضاً له الى درجة التزمت برأيه ، ومن تسامح به وأيّده الى درجة التشبث برأيه، مع بيان أسباب كل من هذه الآراء ، والتوجه نحو الاستعمال اللغوي الفصيح الذي يتماشى مع لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .

تمهيد :

يعد السماع أصلاً عظيماً من أصول اللغة . وهو الكلام العربي الفصيح المنقول بالتواتر ، فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده،الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولودين[١] . وقد مضى أمر القراءات القرآنية وكلام الصحابة (رضي الله عنهم) ـ مع وجود الشروط التي وضعها العلماء ــ متماشياً مع لغة القرآن الكريم ولغة النبي الاكرم أمّا كلام العرب فأنه يشمل شعرهم ونثرهم ، والحق انّ هذه الاصول كانت قواعد العربية وأحكام فصاحتها وقوانينها .

والمتدبر في مفهوم السماع وفقاً لاستعمالات الانسان يراه يتم بوجود عمليتين : إحداهما : عملية الكلام مطلقاً سواء أكان حسَناً أم قبيحاً ، وسواء اِستلذّ به السامع أم استنكره . والأخرى : عملية الإدراك الذي يتم عن طريق الحسّ ووسيلة الأذن .

أمّا السماع في اصطلاح علماء العربية فإنّهم يريدون به خلاف القياس، وهو مايسمع عن العرب فيستعمل ولا يقاس ، اذ يقال : هذا سماعيّ نسبة الى السماع ، وهو ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته [٢] .

وقد ظلت قضية السماع – قديماً وحديثاً – مدار حديث الباحثين من حيث مصادره ، وطبيعة مفرداته وتراكيبه اللغوية ، ومن حيث تطبيق قواعد هذه اللغة ومعاييرها ، إلّا انّ مسألة المصادر ولاسيما كلام العرب المتمثل بالشعر والنثر بقيت الاساس الذي تباينت آراؤهم فيه واختلفوا في حجّيّته بين مؤيد ومعارض تبعاً للبيئة الزمانية أو المكانية التي سمع فيها .

* في الاحتجاج بالقراءات القرآنية :

لاشك ان اقامة القواعد الكلية للسان العربي تستند ابتداءً الى القرآن الكريم، وما تحتجّ به لتلك القواعد هو ما يتميز به من الإعجاز والفصاحة والسلامة اللغوية، ولا خلاف في ذلك بين العلماء قديماً وحديثاً ، ومعلوم أنّ القرآن يُقرأ على وجوه متعددة من الناحية اللغوية والصوتية ، وهذا ما أجاز الله بها القرّاء – بعد طلب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) – تيسيراً وتخفيفاً على هذه الامة وتوسعة ورحمة لها ، فضلاً عن أن تكون الالفاظ على اختلاف بعض صورها مما يتهيأ معه استنباط حكم أو تحقيق معنى من معاني الشريعة الاسلامية [٣] ، على أنّ هذه القراءات سنّةٌ متبعة وخاضعة للسماع الصحيح والمعول فيها الرواية والسند لا القياس ، وقد أشار الى ذلك ابن جني في الخصائص في (باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس) ، فقال : "وما يحتمله القياس ولم يُرَدّ به السماع منه القراءات التي تؤثر رواية لا تتجاوز ؛ لأنّها لم تسمع فيها ذلك" [٤]، وهذا ما أكّده الزركشي حين قال: " لابد فيها من التلقي والمشافهة؛لان القراءات أشياء لاتحكم إلّا بالسماع والمشافهة"[٥] ، ومن هنا فهم الاحتجاج بها في العربية سواء أكانت متواترة أم آحادا أم شاذة ، وهو ماذهب اليه جمهور نحاة البصرة والكوفة ، وان كان بعض النحاة مالوا الى مذهب الفقهاء والقرّاء في حكم القراءة الشاذة ، فأتبعوهم في عدم جواز الاحتجاج بها ، بل تعسّفوا وتجرّأوا على نقد القراءات محاولين اخضاع النصوص القرآنية لما يرونه من وضع في القاعدة أو تتعارض مع قاعدته [٦] مما جعل النحاة يضطربون في تخريج نكات من ابواب النحو ، فضلاً عن أنّ هناك أسباباً أخرى حوتها مصادرهم [٧] ، لسنا بصدد سردها ، اذ هي تبدو تبدو خارجية عن ذات القراءة ، وإلّا فردُّها قد يكون من باب نقد الرواية وليس إنكاراً للاحتجاج بها في الدراسات اللغوية والنحوية ، طالما انه لاينافي حرية الاختيار بينها

وضرورة الأخذ بها بما يتناسب والغرض الذي من أجله توضع القاعدة وتتفق معها ، يقول أبو حيان في البحر المحيط مهاجماً المازني ومدافعاً عن نافع : " ولسنا متعبدين بأقوال اهل البصرة " [٨]، ويقول ابن هشام الأنصاري (مرجع القراءة الرواية لا الرأي) [٩]، وهذا يعني عدم جواز الطعن في القراءة لان القارئ يروي كما سمع ولا يجتهد فيما سمع، ولهذا لا يعوّل على طعن بعض النحاة في بعض القراءات .

على أنّنا نجد في بعض آراء المحدثين تبايناً في الحكم على آراء النحاة القدماء، وان كان جلّهم قد مال الى الاحتجاج وذهبوا مع ماذهب اليه السيوطي في الاحتجاج بها حتى ولو خالفت القياس [١٠] . ويبدو انّ الدكتور شوقي ضيف كان اكثر المعاصرين اتزاناً بعد ان وجد مسوغاً لوصف النحاة أمثال الفرّاء والمبرد والمازني والزمخشري لبعض القراءات باللحن والطعن ، بعد أن رأى:" أنّ الفرّاء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون الى الطعن على القراءة من حيث هو ، انما كانوا يثبتون ويتوقفون في مواضع التوقف حين يُعييهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب ... ولعل في هذا مايشهد شهادة قاطعة بأنه – أي : الفراء – وأمثاله ممن كانوا يرددون بعض القراءات التي لاتعدو أحرفا معدودة لم يكن دافعهم في ذلك الطعن أو التنقّص ، انّما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت" [١١] . ورأيه هذا يمكن ان يرجح العلاقة الوثيقة التي كانت بين النحاة والقراء اذا ماعلمنا أنّ من أئمة القرّاء من كان إماماً للنحو كأبي عمرو بن العلاء والكسائي . ويبدو لي أنّ في قوله هذا ردّاً على بعض المعاصرين حين غالى في وصف هذه العلاقة بانها عدائية، يقول الدكتور أحمد مختار عمر:" فقد اتضح لنا بعد طوال البحث والاستقصاء ان موقف اللغويين من القراءات موقف موحد لايختلف فيه كوفي عن بصري ، يشذ فيه ابن خالويه أو ابن جني أو غيرهما عنهم ، فهم جميعاً كانوا ينقدون القراءة ويقيسونها بمقاييسهم الضيقة ، وهم جميعاً

كانوا لايتورعون عن تخطئة القراءة سواء كانت سبعية أوعشرية أو شاذة أو غيرها ، هم جميعاً كانوا لايقبلون القراءة إلّا اذا وجدوا لها من كلام العرب نظيراً ، وهم جميعاً لايتحرجون عن تخطئة القراءة او تلحينها اذا عجزوا عن فهمها او توجيهها " [١٢] وهذه مبالغة واضحة من الدكتور احمد مختار عمر ، لأنّها تنافي الحقيقة ، فالمعلوم والثابت انّ بعض النحاة قد طعن في بعض القراءات .

ولا يمثل موقف النحاة جميعاً ، بل إنّ من النحاة من دافع عن القراء دفاعاً قويا كابن مالك وابي حيان وابن هشام وغيرهم [١٣] .

وذهب الدكتور إبراهيم أنيس الى انّ العلاقة بين النحاة والقراء مرت في ثلاث مراحل : المرحلة الأولى: مرحلة مهادنة بين النحاة والقراء ،والمرحلة الثانية: مرحلة تخطئة بعض النحاة لبعض القراءات، والمرحلة الثالثة : مرحلة سيطرة النحاة على القراء، وهذا ما رآه في نحاة العصور المتأخرة ، ثم يقول :"ورأينا ممن ألّفوا في القراءات فيما بعد من يشترطون لصحة القراءة موافقتها لقواعد النحاة" [١٤] ، وفي ذلك غلوٌّ ، فالحال لايعدو موقف بعض النحاة من بعض الأحرف المعدودة كما أشار اليها الدكتور شوقي ضيف ، وإلّا فإنّ القراءات القرآنية يحتج بها في اقامة التقعيد الكلي للسان العربي سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة – كما اشار اليها السيوطي – بل إنّ القراءة الشاذة أصح سنداً وأقوى نقلاً من كلام العرب الذي احتج به النحاة ، وهذا ما ذهب اليه ابن جني وغيره ، فضلا عن أنّ طعن بعض النحاة في بعض القراءات لايمثل موقف النحاة جميعهم طالما انّ القراءة سنّة متبعة .

*** الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف** :

يعد الحديث النبوي المصدر الثاني والتالي لكلام الله عزّ وجلّ في باب الاحتجاج لاستنباط القواعد اللغوية والنحوية وتقريرها ، وهكذا ما أكّده اللغويون والنحاة؛ لما يمتلكه الحديث الشريف من مكانة دينية ولغوية وأدبية ، جعلت من كلام النبي الأميّ (صلى الله عليه وآله وسلم) الذروة في الفصاحة والمنزلة الرفيعة في البلاغة والغزارة في المادة اللغوية والسعة في الثراء اللفظي .

والغريب في الامر أنّ أهل اللغة والنحو فعلوا في لغة الحديث النبوي ما فعلوه في القراءات القرآنية ، ولهم مذاهب معروفة في الاحتجاج به ، بل ان كثرة شواهدهم في الشعر والنثر وندرتها في الحديث تفسر طبيعة موقفهم [١٥] . فقد شاع بين مجموعة كبيرة من العلماء أنّ النحاة الاوائل حاولوا تجنب الاحتجاج بالحديث الشريف في دراساتهم النحوية وتطبيقاتهم لقواعدها ، بل كادوا يهملونه اهمالاً تاماً، حتى نُسِبَ مذهب عدم الاحتجاج الى جمهور البصريين والكوفيين [١٦] .

والحقّ انّ ثمةَ تبايناً في مذاهب اللغويين والنحاة في هذا الامر بين مانع ومجوّز، وراح كل منهم يسوّغ لرأيه مايراه مؤمناً به ، فمذهبٌ يرى أصحابه منع الاحتجاج بالحديث مطلقاً، وعلى رأسهم ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ)، واعتمدوا على أنّ سببَ قلّة استدلال النحاة بالأحاديث يعود الى عدم وثوقهم ان ذلك هو لفظ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فضلاً عن كثرة وقوع اللحن فيما يُروى من الأحاديث؛ لكون أغلب الرواة من غير العرب ، ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو [١٧] ، ولهذا تطرق الاحتمال على أنّه ليس من لفظ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) على أنّ عدم احتجاج النحاة بالحديث أو قلّته لايعني عدم الجواز ،

وهو مايراه اصحاب المذهب الثاني ، وعلى رأسهم السهيليّ (ت٥٨١) وابن خروف (ت٦٠٩هـ) وابن مالك (ت٦٧٢هـ) وابن هشام (ت٧٦١هـ) ، بعد ان ذهبوا الى ان منع جواز رواية الحديث بالمعنى لايكفي في ردّ حجّية الحديث ، مؤكدين ذلك بأدلةٍ واقعيةٍ وقريبةٍ الى الصواب [١٨] ، إذ إنّ القول بجواز الرواية بالمعنى انما يعني التجويز العقلي الذي لاينافي نقيضه ، أمّا كثرة وقوع اللحن فيما يراه المذهب فقد رُدّ بانّ صحيح البخاري اشتمل على (٧٢٧٥) حديثاً ، وأنّ ما خالفت فيه التراكيب لظاهرة الاعراب لاتكاد تبلغ اربعين حديثا ، حاول ابن مالك ان يزيل وجوه الاشكال عنها ، وذلك في كتابة (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) [١٩] .

وهناك مذهب ثالث راح يتحرّى الموقف ويعيد النظر في حقيقة الاحاديث يمكن ان نعدّه مذهباً وسطياً ، من أمثال الشاطبي (ت٧٩٠هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ) . فقد جوز اصحاب هذا المذهب الاحتجاج بالأحاديث التي يُعتنى بنقل ألفاظها فيُقصَد بها بيان فصاحته (صلى الله عليه وآله وسلم) [٢٠] .

أمّا الباحثون المعاصرون فقد سلّم عددٌ كبيرٌ منهم بالفكرة التي أشاعها ابن الضائع وابو حيان منذ القرن السابع الهجري ، والتي مفادها انّ النحاة الأوائل رفضوا حجية الحديث في اللغة والنحو ، وكان من أبرز هؤلاء الباحثين ابراهيم مصطفى وتليمذه الدكتور مهدي المخزومي والدكتور طه الراوي والدكتور عبد العالم سالم مكرم والدكتورة خديجة الحديثي وغيرهم [٢١] .

ورأى هؤلاء المعاصرون أنّ نحاة البصرة والكوفة لم يحتجوا بالحديث النبوي إلّا نادراً ، على حين خالف الدكتور محمد ضاري حمادي المزاعم المطلقة على النحاة ووجد – بعد بحث واستقصاء متأنيين – أنّ النحاة الاوائل لم يرفضوا الاحتجاج بالحديث ، كما

نقله الدارسون المتأخرون والمعاصرون ، وأنّهم قد اعتمدوا الحديث وتناقلوه في المجال اللغوي ، واثبت بالأمثلة الكثيرة التي تبرهن موقفه من انّ الرعيل الاول قد استعملوا الاحاديث استعمالاً واسعاً (٢٢) .

ويرى الباحث أنّ الأحاديث النبوية اذا أُريد بها توضيح قاعدة مطردة أو تدعيمها جاز الاحتجاج بها مطلقاً ، سواء كانت صحيحة أم ضعيفة بغض النظر عن الضوابط التي وضعها علماء اللغة والنحو القدماء والمتأخرون والمعاصرون ، طالما انها تدل على كمال فصاحته (صلى الله عليه وآله وسلم) ، حتى وإنْ رويت بالمعنى ، لانّ روايتهم بمثابة كلامهم لاسيما وان كلام العرب في ذلك الوقت كله حجة (٢٣) . امّا اذا أُريد بالأحاديث الشريفة تثبيت قاعدة جديدة أو معارضة قاعدة قياسية فلا يحتج إلّا بالحديث الذي تم تدوينه في عصر الاحتجاج أو بعد ذلك العصر شريطة ان يكون حديثاً قد تمَّ التثبّت من صحته والتحقق من عدم وقوع اللحن فيه .

*** الاحتجاج بكلام العرب** :

يعد هذا المصدر مايدور عليه البحث ، فيشمل ما آثر عن فصحاء العرب الذين يوثق بهم ، ودوّن في كتب اللغة أو دواوين الشعر ، أي انّه يحوي شعرهم ونثرهم ، والبحث لايريد الخوض في الحديث عن الخلافات اللهجية ؛ لأنّها ظاهرة وقعت "في شيء من الفروع يسير ، فامّا الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه ولا مذهب للطاعن به" (٢٤). إذ المتتبع للاختلافات اللهجية يجدها ترجع في الغالب الى التطور الصوتي الذي يقع في بعض القبائل دون بعضها الآخر، فضلاً عن التطور الدلالي الذي تحتاجه كل بيئة لغوية ، وهذا ما أشار اليه القدماء والمحدثون (٢٥) . فأيّاً كان شكل الاختلاف فكلّه جدير بالاعتماد عليه ولايمكنُ ردُّهُ، وهذا ماسلكه علماء اللغة

والنحو، لاسيما انها جاءت عن طريق سعة اللغة والقياس ، فلا محظور فيها وكلها حجة[٢٦] .

والمهم – كما هو معلوم – في الدراسات اللغوية والنحوية هو الوثوق من سلامة النص اللغوي – سواء كان شعراً أم نثراً – مما يشوبه من العجمة ، ومن يتحرى في أصول النحو العربي يجد أنّ الشعر والنثر متساويان في الاحتجاج بهما، وان غلبت كثرة الشعر على النثر لأسباب لاتمتّ بأصول النحو بصلة ، بل إنّ كثرة احتجاج النحاة بالشعر جعله معرضاً لكثيرٍ من النقد ، غير أنّ النثر استمرّ الاحتجاج به حتى أواخر القرن الرابع الهجري بعد أن فتح العلماء الاوائل الباب على مصراعيه بعد توافر شروطه.

ومعلوم انّ الاحتجاج بالشعر بدأ مبكراً في الدراسات اللغوية والتأليف النحوي، إذ اعتمدوا عليه أول الامر لتوضيح بعض دلالات الفاظ القرآن الكريم ، فقد نُسِب الى عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) انّه كان يفسر كثيراً من آيات القرآن الكريم بأبيات من الشعر العربي قبل الاسلام [٢٧] ، وروي عنه أنّه قال : "الشعر ديوان العرب ، فاذا خفي علينا حرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا الى ديوانها ، فالتمسنا ذلك منه"[٢٨] . والغريب في هذا الامر المهمّ أنّنا لم نجد فيما نُسِب الى ابن عباس اشارة في كتاب سيبويه ولا حتى الشيوخ الذين نقل عنهم اذا ماعلمنا أنّه المصدر الاول والاهم في الدراسات النحوية ، مما يدل على أنّ ثمةَ حلقةً مفرغةً في تاريخ الدراسات اللغوية استمرت بعد نزول القرآن فترة مايقارب اكثر من قرن ونصف القرن حتى تدوين التراث الاسلامي واللغوي .

والذي نريد ان نعرّج عليه هو قضية السماع في اللغة لاسيما الشعر العربي الذي كان وما يزال يتأرجح بين قبول الاحتجاج به ورفضه ، فقد حدد أهل اللغة زماناً

ومكاناً للسماع في كلام العرب في الفصاحة والوثوق له ، وللأهمية التي يحتلها السماع عندهم رأوا ضرورة تقييد مفهومها بضوابط الفصاحة حتى يتحقق فيه معنى الحجّيّة ، ويبتعد عن تهمة التأثر بالأعاجم ، وذلك يتمثل بزمان معين ، وقبائل معينة (المكان) .

أمّا زمن الإحتجاج فقد اتفقوا على ان يكون ابتداءً بشعر الجاهليين والمخضرمين الذين قالوا الشعر في الجاهلية ثم ادركوا الاسلام ، وشعر الاسلاميين الذين عاشوا صدر الاسلام ولم يدركوا الجاهلية ، ورأوا ان يكون القرن الاول خاتمة الصحة في السماع على حين ظهر نفرٌ منهم الى جعل نهاية عصر ابراهيم بن هرمة (ت١٧٦هـ) آخر الحجج ، كما أشار الى ذلك الاصمعي (ت٢١٦هـ) بقوله: "ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة" [٢٩] .

وتعد هذه الفترة مما يحتجّ بشعرها بلا منازع ؛ لان جميعها عند النحاة " ناتجة عن مرحلة تتسم بطابع واحد ، وتأخذ لذلك حكماً واحداً ، وامّا الطابع الذي تتسم به فهو الأصالة اللغوية ، ونعني بالأصالة اللغوية تمثيل هذه النصوص الشعرية للغة العربية في هذه المرحلة تمثيلاً دقيقاً دون تأثّرها بمؤثرات خارجية... ولهذا يتحتم قبول شعر هذه الفترات الثلاثة في كل مجالات الدرس اللغوي على تعدد مستوياته "[٣٠].

ويبدو أنّ أبا عمرو بن العلاء كان مغالياً حين حدد زمن الاجتجاج ، فأبعد جريراً والفرزدق من شعراء الاحتجاج ، ورأى أنّ شعرهم محدث ، وأنّ الأخطل لو أدرك من الجاهلية يوماً واحداً ماقدم عليه جاهلياً ولا إسلامياً ، ولهذا كان لايُعدّ الشعر إلّا ماكان من المتقدمين من الإسلام [٣١] .

وبعد ابن هرمة ظهرت طبقة الشعراء المولّدين ، أي بعد منتصف القرن الثاني الهجري ، الذي يبدأ بشعر (بشار بن برد) ، الّا انّ العلماء اختلفوا في صحة الاحتجاج بشعرهم الى قسمين :

الاول : عدم صحة الاستدلال به في اللغة والنحو،وهو مذهب الجمهور،اذ لم يحتج النحاة بشعر هذه الطبقة مطلقاً ، الّا ما كان من باب التدليس على قلّته ، فالمولّدون وضعوا أشعاراً ودسّوها على الائمة فاحتجوا بها،أوما كان من باب المجاملة كاستدلال سيبويه بشعر بشار بن برد – وهو قليل لمّا هجاه لتركه الاحتجاج بشعره [٣٢] ، وان كان الباحث يرى أنّه لونٌ من ألوان التسامح والقناعة بفصاحته وسلامته اللغوية وليس استكفافاً لشرّه ، بالرغم من أنّ هناك شعراء هجائين في عصره مال عن الاحتجاج بكلامهم .

والثاني : قبول الاستدلال به ، كما فعل الفرّاء – خلافاً لمذهبه – وأبو علي الفارسي ، على حين خصّ بعضهم الاحتجاج بشعر أئمة اللغة فاستشهدوا بشعر بشار وأبي تمام وأبي نواس ، وعلى رأس هذا القسم الزمخشري والرضي الاستربادي [٣٣] . ونجد بعض العلماء من جعل نهاية الاحتجاج في البوادي أواخر القرن الرابع الهجري[٣٤]، ولعلّ في ذلك سبباً دعا اليه ابن جني بضرورة ترك الأخذ عن أهل الوبر كغيرهم من أهل المدر، فقال:"لانّا لانكاد نرى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه،لم نكد نعدم مايفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغضّ منه " [٣٥].

ونرى أنّ قضية الاحتجاج اذا كانت تتعلق بنقاوة الشعر من شوائب العجمة فهو يصدق في مجال الصوت والصرف ونظم الكلام ، وبذلك يكون مذهب الجمهور مردوداً لأنّ سبب المنع موجود أيضا في الشعر الذي احتجوا به ، فضلاً عن أنّ كثيراً منه ينطبق على مجال الدلالة ، وانّ ما احتجوا به لم يبتعد عن التأثر لاستعمالهم الألفاظ الأعجمية في أشعارهم كما هو في شعر المولّدين ، على أنّ مجرد التأثر في الدلالة لايرفع عن اللغة معنى الأصالة بخلاف ما لو وقع التأثّر في النظم ؛ لأنّ النحو العربي يهتم بالتركيب أساساً .

والملاحظ أنّ الأصمعي وأبا عبيدة معمر بن المثنى أنكرا على المولّدين فصاحتهم ، تعصباً للقديم وحباً للبداوة ، وقد قامت أحكام الاصمعي في الفحولة على نهج عُرِفَ به ، حتى صار لوناً من ألوان النقد الأدبي ، وحكاية الأصمعي مع إسحاق الموصلي كانت دليلاً على مذهبه الذي شاع وانتشر بين الرواة ونقاد الشعر، إذ التقاه الموصلي فأنشده شيئاً من شعره فأُعجب به ، وهو قوله :

هل الى نظرةٍ إليك ســـبيلُ يُروَ منها الصّدى ويُشفَ الغليلُ

إنّ ما قلّ منك يكثرُ عندي وكثيرٌ ممّن تُحبُّ القـــــليلُ

فلمّا سمع ذلك الأصمعي قال: " هذا والله الديباج الخسروانيّ " ولمّا أخبره الموصليّ أنّهما له ، وهما (لِلَيلَتِهما) قال له:أفسدتهما"[٣٦]، وهذا اللون من ألوان النقد كان من سمات أصل السماع عند بعض رواة اللغة في القرنين الاول والثاني.

أمّا مكان الإحتجاج – وهو مايعنى به القبائل – فقد كان له حكمٌ صارمٌ في قواعدهم اللغوية ، ولم تكن الشروط التي وضعها العلماء جزافاً، وانّما كانت مبنيةً على حفظ مستوى لغوي معين وطريقة واضحة ، اعتمدها النحاة للاستنباط من المادة اللغوية المسموعة في بناء القواعد ، فأصبحت فيما بعد قواعد شاملة لتراكيب كلام العرب وصيغها ، ولهذا كان أبو عمرو بن العلاء أول من جعل المادة اللغوية مسموعةً في بيئةٍ لغويةٍ مكانيةٍ معينةٍ ، فقال: "أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم" [٣٧] ، وبهذا تكون القبائل التي تدخل في هذا الحيز المكاني هي التي تؤخذ بكلامها في مجال الدراسات اللغوية والنحوية ، وهي (قيس وتميم وأسد وطيء وهذيل وبعض كنانة) ، أمّا الباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم ، مخالطين لغيرهم من الامم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الامم المطبقة بهم [٣٨] .

والحق انّ النحاة لم يقتصر أخذهم عن القبائل الداخلة في تحديدهم المكاني هذا بل تعدى الى بيئات لغوية سليمة في المدن نقلوا عنها ، بعد أن وجدوا أنّ بعض القبائل الفصيحة قد هاجرت اليها وسكنت ضواحيها فبقيت محافظة على عاداتها اللغوية وتقاليدها العرفية [٣٩] ، فضلاً عن الأعراب الذين يفدون الى الحواضر طلباً للكسب والعيش، اذ كانوا يعرضون ما عندهم من مادة لغوية ، وكان الرواة يجتمع عندهم ، فيدوّنون مايسمعون عنهم ، يقول ابي جني : " وكان قد طرأ علينا أحدٌ مَنْ يدّعي الفصاحة البدوية ، ويتباعد عن الضعفة الحضرية ، فتلقينا اكثر كلامه بالقبول له...)[٤٠].

ولهذا علينا الوقوف عند رأي الفارابي في أنّه لاينبغي للغة ان تؤخذ عن حضري[٤١] ؛ لأنّه وإنْ صحّ ماذهب اليه في اعتبار أصل هذه القبائل قد غلبت عليها البداوة إلّا أنّه ثبت بالأدلة السابقة أنّهم أخذوا عن بعض الحضريين .

وقد أردف علماء اللغة والنحو بضابطي الزمان والمكان ضوابط أُخر تتمثل بعدالة الراوي وضبطه واتصال السند لإثبات صحة النقل الذي يمثل الكلام العربي الفصيح "المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلّة الى حد الكثرة" [٤٢] وهو نقل آحاد وتواتر، ولهذا جعلوا له شروطاً مماثلة لشروط نقل الحديث الشريف[٤٣]. فرفضوا المراسيل والمجاهيل لأنّ العدالة شرط والمعرفة شرط ، وإنْ كان هناك مَنْ قَبِل المرسل والمجهول اذا كان صادراً ممّن لايتهم في نقله ؛ لأنّ التهمة لو تطرقت الى نقله عن المجهول لتطرق الى نقله عن المعروف [٤٤] .

وتأسيسا على شَرْطَيّ العدالة والمعرفة فإنّهم لم يجوّزوا الاحتجاج بشعر ولا حتى بنثر لايعرف قائله وعلّة ذلك مخافة ان يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو لمولّد أو لمن

لايوثق بكلامه [٤٥] ، ولكن بعض العلماء يرى أنّه لايشترط في العربي والراوي عنه شروط التعديل الموجودة في رواية الحديث ؛ لان النصّ اللغويّ الذي ينطقه أحد رواة اللغة يمثل جزءاً من لغته التي اعتادها وأحسّ بمعانيها سليقة على سجيته ، فاستعماله لها لم يكن متردداً فيه ، إذ مقتضى حاله يجعله ان يستعمل مايشاء وفقاً للموقف الذي يمرُّ فيه ، ولايمنع هذا في ان يكون " كلام العرب يجيء على ما يُبنى عليه وأخذ عنهم، ولايعدى به موضعه ، ولا يجوز ان يتكلم به غير أهل المعرفة الراسخين فيه الذين أخذوا عن العرب أو ممّن أخذ عنهم من ذوي التمييز والثقة "[٤٦] .

وباعتبار تلك المادة اللغوية المسموعة اشترط اهل اللغة في تقسيم السماع على عدة أقسام ، وهي : الفصيح والضعيف والمنكر ، والمتروك ، والرديء المذموم ، والمطّرد ، والشاذّ والغريب ، والنادر ، والمستعمل ، والمهمل ، والمفرد، والمعرّب ، والمولّد [٤٧] . غير أنّ من يتحرّى في مباحث اللغويين يجد فيها خلاف هذه الشروط ، ففيها المناكير والمجاهيل والمصنوع وغيره، مثل قولهم : حدثني فلان ، وحدثني إعرابي ، أو رجل من قبيلة كذا ، أو قالت امرأة من كذا ، أو لقيت كذا في البادية ، اما رواة اللغة فجلّهم من أعراب البادية وهم بحاجة الى تعريف وتوثيق ، مثل : قال أبو كذا ، وأمّ كذا، إلّا بعضاً منهم وقعت روايتهم عند الحذّاق من أهل اللغة موقع الرضا ، كما أنّ أكثر مؤلفات النحو حفلت بالشعر المجهول القائل ، حتى أنّ ابن الانباري (فيلسوف القاعدة النحوية) روى بيتاً في (الإغراب) لايعرف قائله ، فقال : "الدليل على جواز مدِّ المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر :

سَيُغنيني الذي أغناكَ عَنّي فلا فَقرٌ يدومُ ولاغِناءُ

فمدَّ (غِنى) وهو مقصور ، فدلَّ على جوازه "[٤٨] .

كما نشأت الشواهد المصنوعة ، وهو من افتعال بعض اهل اللغة في اختلاقها على مشيئتهم وعلى وفق هواهم ، قال البغدادي في (شرح شواهد المغني) تعليقاً على شاهد مصنوع وهو :

إنَّ مَنْ صادَ عقعقاً لَمَشومُ كيفَ مَنْ صادَ عقعقانِ وبومُ

"هذا البيت لم أقف على قائله ، ولا على تتمته مع الفحص عنه مدة عشرين سنة ولا رأيته في كتاب نحو يعتمد عليه ، ومثل هذا ممّا جهل قائله لايجوز الاستشهاد به ، لاحتمال انّه من شعر المولّدين" (٤٩) .

وفي أصول الموروث اللغوي نماذج اخرى كثيرة تدل على تطويع القاعدة لإرادة أمير او للمكاثرة وإظهار الغلبة على الخصوم بالحق وبالباطل ؛ إذ إنّ مجالس العلماء بالرغم من أنّ ما في مادتها كثير من النفع والخير للعربية الّا انّها لاتخلو من ان تكون مورداً من موارد الكثرة والتحاسد وإظهار العصبية (٥٠) ، فقد كان بعضهم يستعين ببضاعته في (الرواية) على السهر عند الملوك ، ولم يكن لكثير من الملوك الاستقصاء والتحرّي عمّا يسمعون ، ففي مدوّنات النحو شواهد لاتحسّ فيها طبائع العربية التي يرفع النحو قواعدها ، وفيها شعر كثير لا يعرف قائله، ونجد في شواهد العيني (٣٩٢) بيتاً قائلها مجهول من مجموعها البالغ(١٢١٦) بيتاً(٥١).

فكثرة الوضع والانتحال وصنعة الامثلة لاينبغي ان يكون مسوغاً للاحتجاج بالعربية ، بل مهّد لدخول الشك في كثير من المادة اللغوية التي جمعها رواة اللغة، حتى انّ المستويات اللغوية كانت مختلفة ومختلطة بضمن هذه المادة اللغوية من الشعر والنثر واللهجات والقراءات مما تجعل الباحث غير مطمئن اليها اذا ما لم يحصل فيها على تحقيق ودراسة يتثبّت منها ، كي تكون سبيلاً لأنْ يتخذ منها النحاة حجة لقياسهم

النحوي ، قال الخليل:"إنّ النحارير ربّما ادخلوا على الناس ماليس من كلام العرب ارادة اللبس والتعنيت" [٥٢] . وفي قوله تصريح واضح على الوضع والانتحال على الرغم من ان كلامه هذا كان في نحارير عصره وفيهم من جيل التابعين واهل الورع والتقوى ، وقد عرّج عليه ابن فارس فقال:"فليتحرّ آخذ اللغة وغيرها من العلوم اهل الامانة والثقة والصدق والعدالة ، فقد بلغنا من أمر مشيخة بغداد مابلغنا"[٥٣]،ولعلّ في الشواهد القرآنية والنصوص الرفيعة البيان من لغة الحديث الشريف ما يُغني عن تلك الشواهد المصنوعة

ويرى الباحث أنّ التحديد الزماني والمكاني لم يجعلا ضابطين للاحتجاج الّا من أجل تحديد المستوى الصوابي او المعياري الذي يرجع اليه في تعقيد النحو، ولانّهما يمثلان الأصالة اللغوية التي بناها النحاة على أساسهما وإلّا فإنّهم لم يمنعوا الاحتجاج حين رأوا وجود بيئة لغوية سليمة في المدن عندما هاجرت إليها بعض القبائل الفصيحة .

* موقف علم اللغة الحديث من السماع :

ذهب علم اللغة الحديث الى أنّ مفهوم السماع يتمثل في مصدرين هامين هما الكلام والنصوص اللغوية المكتوبة [٥٤] . فأمّا المصدر الاول فقد عبّر عنه دي سوسير بقوله:"إنّ المادة الألسنية تتكون بادئ ذي بدء من جميع مظاهر الكلام البشري" [٥٥].وأمّا المصدر الثاني وهو (الكتابة) فإنّ أهميته تكمن في أنّ الكلام المنطوق قد يفلت من الملاحظة أو أن يكون وحده عاجزاً عن تصوير اللغة الصحيحة تصويراً دقيقاً بسبب تأثره بعاملين قويين ، قد يذهبان عنه معنى الأصالة اللغوية ، وهما : عادات النطق عند المتكلم ، ومدى حساسية أذن السامع لتلك الاصوات [٥٦]، وعلى وفق هذين المصدرين رأوا أنّ المادة اللغوية المسموعة لابد من ان تُلاحظ وتُستقرأ ، ويقرر واقعها من دون التدخل فيه [٥٧]، طالما ان اللغة ظاهرة اجتماعية ، شأنها في ذلك شأن الظواهر

الاجتماعية الاخرى ، فالمادة اللغوية المسموعة حتى تكون مهيأة في دراسة اللغة لابد ان تكون ممثلة للغة في فترة زمنية محددة وفي بيئة لغوية خاصة ، وفي مستوى اجتماعي معين ، وهذا ما اشترطه الوصفيون في ضرورة الاهتمام بالمنهج الوصفي ؛ لانّ اللغة تتطور ،وبهذا تكون جديرة بأن تدرس دراسة مستقلة في كل مرحلة من مراحل تطورها طالما انها تعتمد في كل لحظة على نظام من القيم المعاصرة او المتصاحبة في الوجود [٥٨] . وهذا الشرط جاء نتيجة لما ثبت في علم اللغة أنّ لكل مستوى اجتماعي استعمالاً لغوياً خاصاً به يختلف اختلافاً شديداً عن غيره في صيغ المفردات ، وأنماط التراكيب النحوية ، ولهذا كان مراعاة الباحث للمستويات الاجتماعية والزمن والبيئة في المادة اللغوية المسموعة أمراً ضرورياً في وصف اللغة وتحديد المستوى الصوابي لها[٥٩]. على حين عارض غيرهم هذه الشروط ورأوا أنّ الطريقة الوحيدة لدراسة اللغة هي دراستها تاريخيا [٦٠] .

والحق انّنا وإنْ كنا نجد توافقاً بين النحاة وعلماء اللغة المحدثين في مفهوم السماع مع القدماء ، نجد ايضاً تعارضاً من قبل علم اللغة الحديث – ولاسيما انصار المنهج الوصفي – في حجّية السماع لا من حيث الاصل ، بل من حيث القيود التي وضعها النحاة ضابطاً لصحة الأخذ من السماع في مجال الدراسة اللغوية والنحوية ، وهذا التعارض يتمثل في نقدهم التحديد الزماني والمكاني، داعين بذلك الى ضرورة تركه مطلقاً لانّه يؤدّي الى الاخطاء المنهجية وبُعد المادة اللغوية عن الاستقراء التام لكلام العرب ، فضلاً عن الخلط بين مستويات الاداء اللغوي الذي يؤدي – في نظرهم – الى التناقض في الأحكام النحوية مما جعل النحاة يصفونها بالقلّة أو الشذوذ[٦١].

ويرى الباحث أنّ اعتراض المحدثين على اللغويين والنحويين القدماء لايخلو من صحة بعضها اذا ما قيست بنظرة العصر الحديث ، فالعمل البشري في بداية امره

لايخلو من الزلات ، إلّا أنّنا نرى فيها محاولة لترسيخ النظرية الوصفية على النحو العربي من دون مراعاة للبيئة التي نشأ فيها والظروف التي احاطت بتلك النشأة والغرض الذي من أجله نشأ ، ألا وهو فهم لغة القرآن في ذاتها ، من حيث دراسة خصائصها ووضع قواعدها وفقاً لأصول مستقاة من حقيقة هذه اللغة دون غيرها من اللغات، لامن حيث وصف اللغة فحسب كما يراه الوصفيون .

* الاستعمال اللغوي والسماع :

معلوم أنّ الاحتجاج اللغوي يستدل عليه بدليلين :

الأول: الدليل النقلي : كما هو الأمر في السماع ، ولا قوة لقياس ونحوه في مدافعة السماع ، والمشهور أنّ القياس لايدخل اللغة [٦٢] .

والثاني : الدليل العقلي (القياس) – وهو غير قياس النحويين – وهذا إجماع أهل اللغة وهو عند اللغويين حمل فرع على أصل بعلّة جامعة [٦٣] ، ولهذا غلب السماع على القياس ، إذ إنّ لغة العرب سماعية ، والقاعدة الحكيمة تقول : " ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب " [٦٤] ، وإذا تعارض السماع والقياس فالحكم للمسموع [٦٥] ، ومن هنا فاللغات عند ابن جني كلها حجة [٦٦] ، وعلى هذا جرى سيبويه في الاستشهاد بلغات العرب، وعنده أفصح اللغات وأعلاها وأقدمها اللغات الحجازية ، فهي اللغة القديمة الأولى الجيدة [٦٧] . وهذا سمت ينزع من طبيعة العربية ، فقد عبّر عنه ابن قتيبة بقوله :"ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن ، ولاخصّ به قوماً دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر" [٦٨] .

وفي ضوء هذه النظرة القويمة في الاستشهاد بفصاحة اهل الفصاحة من دون النظر الى قدمهم الزماني ، فُتِحَت أبواب الاحتجاج بكلام المحدثين والمولّدين الذين

ظهروا بعد القرن الثاني للهجرة ؛ لان تحجير علماء اللغة الاوائل أدخل القسر على العربية ونال من تطورها في متن اللغة وفي ضوابط قواعدها .

وأظنُّ أنّ طرحَ كلام العرب – على سعته – سوى قبائل معينة منهم إنّما هو تحجير واسع ، وما ذهب اليه أبو عمرو بن العلاء في تحديد فصاحة العرب على عليا هوازن وسفلى تميم فيه كثير من التقييد والغلوّ . فلقد استشهد سيبويه بشعر المولّدين ك: خلف الأحمر ومروان النحوي (ت١٩٠هـ) وأبان اللاحقي (توفي نحو ٢٠٠ هـ) [٦٩] ، وقد اشرنا في سياق البحث عن استشهاده بشعر بشار بن برد (ت١٦٧هـ) ، ثم يمتد زمن التسامح الحق بالاحتجاج الى المبرد (ت٢٨٥هـ) فيستشهد بشعر ابي تمام وشعر عمارة بن عقيل (ت٢٣٩هـ) في كتابه (المقتضب)[٧٠] ، وقد كان المبرد كثيرَ التعقّب لجلّة الناس كما قال عنه ابن جني [٧١] . واحتج ابن جني بشعر الطائيين (ابي تمام والبحتري) في كتابه (الخصائص) وهو من كتب قوانين فقه اللغة العربية ، فضلاً عن استشهادِهِ بشعر بشار بن برد والمتنبي الذي كان يسمّيه (شاعرنا) [٧٢] ، ونرى استشهاده بشعر هؤلاء في فنونٍ من فقه اللغة ، وليس في معانيهم، وهو يقول : (المولّدون يُستشهَد بهم في المعاني ، كما يستشهد بالقدماء في الالفاظ) [٧٣] .

وينهض الزمخشري في القرن السادس علماً في اللغة والنحو والبلاغة والتفسير، فيستشهد بكلام ابي نواس وابي تمام والمتنبي وبكلام فصحاء عصره[٧٤]، وهو حين احتج بشعر ابي تمام قال عنه:"وهو ان كان حدثاً لايستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل مايقوله بمنزلة مايرويه ، الا ترى الى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه) [٧٥] وهو قولٌ حقٌّ ؛ لأنّ وثوقهم بروايته وإتقانه لها كان نتاجاً لذاكرته وحافظته لديوان الحماسة ومختاراته لشعر القبائل

وفحول الشعراء ممّا مهّد السبيل لنظمه الشعر الذي كان بمنزلة ما يرويه ، فإذا عدّت كلُّ أُرجوزة بيتاً واحداً ، فمحفوظه منها يكون عدد الأراجيز [٧٦] ، فإنّه كان من أوثق علماء العربية للشعر ، وإنّه كان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة غير القصائد والمقطوعات ، ومن هنا فلا عبرة بتزمت البغدادي حين قال :"إنّ قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق ، واعتبار القول مبني على معرفة اوضاع اللغة العربية والإحاطة بقوانينها) [٧٧] ، وان كان البغدادي قد استشهد بشعر ابي تمام والمتنبي في (شرح شواهد المغني) وكرر قوله في شعر المحدثين ورأى أنّ شعر ابي تمام يحتج به لأنّه من المولّدين [٧٨] ، ويحاول تعليل احتجاج ابن هشام النحوي (ت٧٦١هـ) بشعر المتنبي بقوله: (وهو من الشعراء المحدثين لايصح الاستشهاد بكلامهم ، وإنما أورده المؤلف لزيادة إفادة ولانّ العلماء قد بحثوا فيه فاقتدى بهم ، وبحث معهم) [٧٩] . والحق انّ هذا الكلام لاتحتمله الأعذار .

ويأتي بعد الزمخشري ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ) فيحتج بكلام المتنبي في (أماليه) ، وكذلك صنع الرضي الاستربادي (٦٨٨هـ) [٨٠] ، ومثلهم ابن هشام حين احتج بشعرهم وشعر ابن المعتز(ت ٢٩٦ هـ)[٨١]،وفي (شرح الاشموني على المغني) احتجاج بشعر جمعٍ من المحدثين والعباسيين أمثال العماني والعتبي وابي تمام والشريف الرضي والمعري [٨٢] .

وذهب أهل المعجمات اللغوية الى صنيع النحاة في الاحتجاج ، وهذا مانراه جلياً حتى عند المرتضى الزبيدي(ت ١٢٠٥هـ) صاحب (تاج العروس). كل ذلك يدل على انهم لم يحتجوا بهم الا كونهم أهل فصاحة وبلاغة ، فضلاً عن أنّ نقاد الاساليب اللغوية يعتمدون على كلام أهل الادب وشعر الشعراء وبلاغة المترسلين وأدب أهل التاريخ وغيرهم من أعلام التراث الاسلامي الذين عاشوا في العصور المذكورة أنفاً ، فكيف

يطرح كلام هؤلاء لأنّهم محدثون أو أنّهم ليسوا من أهل الصدر الاول للإسلام أومن الجاهليين ؟! .

وقد تنبّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة الى هذه المسألة المهمة من السماع ، فأصدر قراراً يرى فيه أنّ العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار الى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب الى نهاية القرن الرابع [٨٣]،إلّا انّه رفض الاستشهاد بكلام(زعماء البيان)في العصور المختلفة،أمثال : الطائيين والمتنبي ، والجاحظ وأبي حيان التوحيدي وأظنّ أنّها نظرة قاصرة ، وإلّا فكيف يبعد أدب الجاحظ وابن قتيبة والتوحيدي وغيرهم وفيه ما فيه من قوانين كلام العرب .

وما يراه الباحث هو ان تكون لأبناء هذا العصر الجرأة في الحق ، وينبغي عليهم معالجة زمن الاستشهاد بكلام العرب ، وجعله موصولاً الى نهاية عصر الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) اذا كانوا حريصين على سلامة تطور لغتهم مع الاخذ بكل قوانين الاحتجاج التي نادى بها ابن جني اذ ليس من المعقول ان تتوقف حركة التطور اللغوي عند زمن حدّده نفرٌ من العلماء – على جلالة قدرهم – فالتزم جانبه الآخرون لايحيدون عنه ، على أنّ كلام العرب أوسع مما وُضِع له من حدود وقول الامام الشافعي (رضي الله عنه) : ((لايحيط بكلام العرب إلّا نبيّ))[٨٤] يظل سائراً على مرّ العصور ، والذي انتهى الى العرب مما قالوه من شعر ونثر الّا أقلّه ، كما أشار الى ذلك أبو عمرو بن العلاء ، ولهذا لم يجد ائمة اللغة ممّا يمنعهم في أن يحتجوا بأشعار قيس بن ذريح (مجنون ليلى) – إنْ عُدّ من المجانين – وبكلام الصبيان والكفّار وأهل الأهواء [٨٥] ، فحين رأوا التدليس بعيداً عنها اعتمدوا عليها .

فمراجعة دقيقة لما نُشر منه ، تقوم على الدراسة والبحث تصحّح كثيراً من تعليلات النحاة فضلاً عن استحضار الشاهد القرآني في معالجة بعض مقالات النحويين، ومثله الحديث النبوي ، ففي ذلك أثرٌ لابدّ منه،إذ هو كفيلٌ بجعل حركة تطور اللغة ناشطة وموصولة الى غاية العصر الذي ذكرنا ، وإنّ من شروط الاستشهاد و (الاحتجاج) الفصاحة ، والقياس على كلام العرب ، والذي نعني فيه القياس اللغوي الذي هو الاستعمال اللغوي ، وليس القياس المعياري الذي يبنى على نظام العربية الصارم ، فالاستعمال اللغوي نراه أدقّ وأنسب وأكثر اطراداً ، لأنّ اللغة جميعها لايمكن ان تستدرك بالأدلة قياساً[٨٦]، وإذا كان ورود السماع معنياً بالدليل فهذا شرط لجواز الاستعمال اللغوي وليس الفصاحة فحسب ، بالرغم من كونها شرطاً مهماً من شروط الأخذ بالمادة اللغوية في مجال التقعيد اللغوي ، إذا أخذنا بنظر الاعتبار انّ المسموع لابدّ من أنْ يُبرّأ من احتمال الخطأ فيه ، والجهل في أصحابة والخلط بين مستوياته ، ومن هنا فالإستعمال اللغوي لايمكن ان يتوقف على معرفة ما جاء من وضعٍ خاصٍّ أو نظامٍ صارمٍ، ولايمكن ان يتوقف هذا الاستعمال لِيُثبت له الكيفية التي نطق بها العرب عن طريق الرواية ، فإذا ماثبت للاستعمال اللغوي سلامة مفرداته واستقامة تراكيبه وصحة دلالته بحيث يكون مقبولاً ومسوغاً في اللسان العربي وذوقه فقد جعل لهذه اللغة شأناً ، ولا يعني حديثنا هذا أنْ نترك اللغة تمشي في غير نظام ، وإنما تتماشى في تطورها على ما يلائم روحها البلاغية والبيانية في الوصول الى الذروة .

الخاتمة ...

بعد عرض موجز لمصادر اللغة العربية التي اعتمدها السماع كونه الدليل النقلي الذي يعول عليه في تثبيت قواعد اللغة وأحكامها ، ولاسيما كلام العرب شعراً ونثراً، وجدنا كيف كان الباحثون اللغويون – قديماً وحديثاً – مترددين بين الرفض وتزمتهم في ذلك وبين القبول والتأييد له ، بل راح النحاة يخطّئ بعضهم بعضاً ليس لكلام العرب فحسب بل في القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة ، وقد وقف البحث مع من يرى أنّ القراءات كلّها حجّة ، ومع جواز الاحتجاج بالأحاديث مطلقاً إذا كان المراد بها توضيح قاعدة مطردة أو تدعيمها حتى وإنْ رويت بالمعنى شريطة ان يتم التثبّت من صحتها والتحقق من عدم وقوع اللحن فيها ، وقد رأى الباحث أنّ ترك كلام العرب من الاحتجاج به بالرغم من سعته يعد تحجيراً للغة لأنّه أوسع ممّا وُضع له من حدودٍ وقيودٍ زمنيةٍ أو مكانيةٍ ، ونادى بمراجعة دقيقة تقوم على البحث والدراسة لتصحيح الكثير من قواعد النحاة وتحليلاتهم معتمدة في ذلك على الشاهد القرآني ، وعرض الباحث ماهية الاستعمال اللغوي الذي نراه أكثر دقةً واطراداً لقضية السماع اذا ما كان يُعنى بالدليل لأنّه شرطٌ لجواز الأخذ بالمادة اللغوية في مجال التقعيد طالما انه يتماشى مع فصاحة اللغة وتطورها الذي نبتغيه .

الهوامش

(١) ينظر : الاقتراح /٣٦ .

(٢) التعريفات /١٢١، لسان العرب – مادة (سمع) .

(٣) ينظر :الاتقان في علوم القرآن ١/ ٢٢٦– ٢٢٧ .

(٤) الخصائص ١/ ٣٩١ .

(٥) البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١ .

(٦) ينظر: شرح الجمل ٣٣٥/١– ٣٣٦ .

(٧) ينظر : النشر ١٥/١ ، البرهان ٣١٨/١–٣٢١، الكشاف ٤١/١ ، الاقتراح /٤٩ .

(٨) البحر المحيط ٧٤/٤ .

(٩) شرح قطر الندى وبل الصدى /٢٤٥ .

(١٠) ينظر: الاقتراح / ٤٨ .

(١١) المدارس النحوية /٢٢٣ .

(١٢) البحث اللغوي عند العرب /١٠–١١ .

(١٣) ينظر : الاقتراح / ٤٩ .

(١٤) من اسرار اللغة / ١٧٨ .

(١٥) ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه – د. خديجة الحديثي /٦١–٦٢ .

([١٦]) ينظر: الاقتراح /٢٩-٣٠ .

([١٧]) نفسه /٣١ .

([١٨]) ينظر: خزانة الأدب ١/١٤-١٥ .

([١٩]) ينظر: موقف النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف – د. خديجة الحديثي /٢٥ .

([٢٠]) ينظر: الاقتراح /٢٩ ، خزانة الادب ١/١٥ .

([٢١]) ينظر: مدرسة الكوفة/ ٨٥ ، نظرات في اللغة والنحو /٢٠-٢٣ ، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية /٩٧ ، موقف النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف /٤٢٣ .

([٢٢]) ينظر: الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية / ٣٠٧- ٤٥٢ .

([٢٣]) ينظر: الخصائص ١/١٠-١٢ .

([٢٤]) نفسه ١/٢٤٣ .

([٢٥]) ينظر:علم اللغة – د. علي عبد الواحد وافي /٢٦١ ، التطور اللغوي – د. رمضان عبد التواب /٢١.

([٢٦]) ينظر: الخصائص ٢/١٠ .

([٢٧]) ينظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/٢٩١ ، الاتقان في علوم القرآن ١/٢٠

([٢٨]) الاتقان في علوم القرآن ٢/٥٥ .

([٢٩]) الاقتراح /٤٢ .

([٣٠]) أصول التفكير النحوي /٤٤ .

([٣١]) ينظر: خزانة الادب ١/٦-٨ .

([٣٢]) ينظر: الاقتراح /٣٦، ٤٢ .

([٣٣]) ينظر: الكشاف ٨٧/١ ، شرح الرضي على الكافية ٩٨/١ ، ٢١١/١ ، ٢٦٧/٢ .

([٣٤]) ينظر: بغية الدعاة ١٣٢/٢ .

([٣٥]) الخصائص ٥/٢ .

([٣٦]) امالي القالي ١٩٦/١ .

([٣٧]) الصاحبي /٥٧ ، المزهر ١٦٧/١ .

([٣٨]) ينظر: الحروف للفارابي / ١٤٧ ، المزهر ١٦٧/١-١٦٨ .

([٣٩]) ينظر: اصول التفكير النحوي /٢٧ .

([٤٠]) الخصائص ٥/٢ .

([٤١]) ينظر: الحروف /١٤٦ ، الاقتراح /٣٣ .

([٤٢]) الإغراب ولمع الأدلة /٤٥، ٨١ .

([٤٣]) ينظر: المزهر ٤٧/١ .

([٤٤]) ينظر: الإغراب ولمع الادلة /٦٦ ، المزهر ١١١/١ .

([٤٥]) ينظر: خزانة الأدب ١٥/١ .

([٤٦]) تهذيب اللغة ٤٠/١ .

([٤٧]) ينظر : المزهر ١٤٦/١-٢٥٣ .

([٤٨]) الإغراب ولمع الأدلة /٤٧ .

([٤٩]) شرح شواهد المغني للبغدادي ٢٠٢/٢ .

([٥٠]) ينظر: مجالس العلماء /٥٤، ١٢٩ .

([٥١]) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة ، ٢١/١٦ .

([٥٢]) الصاحبي /٦٣ ، وينظر : المزهر ١٣٨/١ .

([٥٣]) المصدران نفسهما .

([٥٤]) ينظر: دروس في الألسنية العامة /٤٨-٤٩ .

([٥٥]) دروس في الألسنية العامة /٢٤ .

([٥٦]) ينظر: اصول التفكير النحوي /٢٣ .

([٥٧]) ينظر: دروس في الالسنة العامة /٢٩ ، ٣٧-٣٩ .

([٥٨]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها /١٣، ١٢٧ -١٢٨ .

([٥٩]) ينظر: المصدر نفسه /١٣-١٤ .

([٦٠]) ينظر : النحو العربي والدرس الحديث /٢٩ .

([٦١]) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها/١٧ ، من اسرار اللغة /٢٨ .

([٦٢]) ينظر : تاج العروس ، مادة (عهد) .

([٦٣]) ينظر: الاغراب ولمع الادلة /١٢١ .

([٦٤]) الخصائص ٣٥٧/١ ، وينظر : الاقتراح/٦٧، ٦٨ .

([٦٥]) ينظر : الخصائص ١١٧/١ .

([٦٦]) ينظر: نفسه ١٠/٢ .

([٦٧]) ينظر: الكتاب ٢٧٨/٣، الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه /٨٢ .

([٦٨]) الشعر والشعراء / المقدمة .

([٦٩]) ينظر: الكتاب ٩٧/١ ، ١١٣/١ ، ٢٧٢/٢ .

([٧٠]) ينظر: المقتضب ١١٩/٤ .

([٧١]) ينظر: الخصائص ٢٤/١ .

([٧٢]) نفسه ٢٤/١، ٢٨٠/٣ .

([٧٣]) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ١٨٣/٢ .

([٧٤]) ينظر: اساس البلاغة /٢٦، ٣١ ، ٣٨، ٤٤ ... ، الكشاف ٨٧/١ .

([٧٥]) الكشاف ٦٥/١ – ٦٦ .

([٧٦]) ينظر: من اسرار اللغة /٢٥ .

([٧٧]) خزانة الادب ٧/١ .

([٧٨]) ينظر: شرح شواهد المغني للبغدادي ٢٩٦/٢ ، ٢٩٧ .

([٧٩]) ينظر : نفسه ٤٦/١ .

(٨٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٩٨/١ ، ١٨٠/١ ، ٢١١/١ ، ٨٧/٢ ، ٣٠٨/٢ .

(٨١) ينظر : مغني اللبيب ٢٠/١ ، ٦٩ ،١٩٥ ، ٣٧٦ .

(٨٢) ينظر : الاحتجاج بالشعر في اللغة /٢١١.

(٨٣) ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة ٢٠٢/١ .

(٨٤) الصاحبي /٢٦.

(٨٥) ينظر : الإغراب ولمع الأدلة /٨٦-٨٧ ، المزهر ١٠٨/١ -١٠٩ .

(٨٦) ينظر : الخصائص ٤٤/٢ .

- الإتقان في علوم القرآن / الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) تح: محمد ابو الفضل ابراهيم ، مكتبة دار التراث / القاهرة ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
- الإحتجاج بالشعر في اللغة – الواقع ودلالته / محمد حسن حسن جبل، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- أساس البلاغة/ الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر ، بيروت ، دار الثقافة (د.ت) .
- أصول الفكر النحوي / د. علي ابو المكارم ، الجامعة الليبية ، مطابع دار القلم ، بيروت / ١٩٧٣م .
- الإغراب في جدل الاعراب مع لمع الادلة في أصول النحو / لأبي البركات بن الأنباري / تح : سعيد الافغاني ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .
- الإقتراح في أصول النحو / الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ، تح : محمد حسن محمد حسن اسماعيل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ .
- أمالي القالي البغدادي / أبو علي اسماعيل بن القاسم ، تح: اسماعيل يوسف ذياب ، القاهرة ، ١٩٥٣- ١٩٥٤ .
- البحث اللغوي عند العرب / أحمد مختار عمر – دار المعارف – مصر ، ١٩٧١م .

- البحر المحيط/ ابو حيان الاندلسي ، مطبعة السعادة – مصر ، ١٩٧٢ .
- البرهان في علوم القرآن / لبدر الدين محمد بن الزركشي (ت٧٩٤هـ) ، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية ، ط١ ، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ، ط١ ، ١٩٦٥.
- تاج العروس من جواهر القاموس / للإمام اللغوي محب الدين ابي الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي ، (د ت).
- التطور اللغوي – مظاهر وعلله وقوانينه/ الدكتور رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م .
- التعريفات/ السيد الشريف ابي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، وضع حواشيه وفهارسه : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٣هـ/ ١٤٢٤م .
- تهذيب اللغة / لابي منصور محمد بن احمد الازهري (ت٣٧٠هـ) ، تح: عبد السلام هارون ، ومحمد علي النجار وعلي حسن هلالي ، دار صادر، بيروت ، ١٩٦٤م .
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية / د. محمد ضاري حمادي ، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري ، بغداد ، ط١ ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- الحروف/ ابو نصر الفارابي، تح: محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت، لبنان ، ط٣، ٢٠٠٤ .
- خزانة الأدب في لب لباب لسان العرب/ لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ، تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
- الخصائص/أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تح: محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، (د.ت).
- دروس في الألسنية العامة /دي سوسير فردينان، تعريب : صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥ .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / د. خديجة الحديثي ، الكويت، ١٣٩٤/١٩٧٤م .

- شرح جمل الزجاجي/ ابن عصفور علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ) تح: د. صاحب ابو جناح ، دار الكتب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٠/١٩٨١م .
- شرح الرضي على الكافية / تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، جامعه قاريونس ، نشر مؤسسة الصادق ، طهران ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- شرح شواهد المغني / عبد القادر البغدادي ، تح : عبد العزيز رباح واحمد يوسف دقاق ، دمشق ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- شرح قطر الندى وبل الصّدى / ابن هشام الانصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط١١ ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.
- الشعر والشعراء / لابن قتيبه (ت ٢٧٦ هـ) ، تح : احمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦ –١٩٦٧ .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم / أبو الحسين أحمد بن فارس(ت٣٩٥ هـ) ، حققه وقدم له : مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ.بدران للطباعه والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٣ / ١٣٨٣ .
- علم اللغة /د. علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر،ط٦ ، ١٣٨٧ هـ /١٩٦٧م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده / لابن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٥٦هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعه السعادة بمصر ، ط٣ ، ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية / د. عبد العالم سالم مكرم ، دار المعارف بمصر ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م.
- كتاب سيبوية / أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٥هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، (د.ت) .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي(ت ٥٣٨ هـ) ، شرح وضبط ومراجعة : يوسف الحمّادي ، دار مصر للطباعه والنشر ، ٢٠٠٠م.
- لسان العرب / ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري (ت ٧١١هـ) ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٤١٠هـ /١٩٩٠م.
- اللغة العربية معناها ومبناها / د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

- مجالس العلماء / الزجاجي ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت ٣٣٧ هـ) تح : عبد السلام محمد هارون ، الكويت ، ١٩٦٢ .
- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة – الجزء الاول ، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م .
- المدارس النحوية / شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها / للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرحه وضبطه وصحّحه : محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، (د.ت) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / جمال الدين بن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) ، حقّقه وعلّق عليه : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دمشق ، ١٩٦٤.
- المقتضب / لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- من أسرار اللغة / ابراهيم أنيس – مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٣ ، ١٩٦٦م.
- موقف النحاة من الإحتجاج بالحديث الشريف / د. خديجة الحديثي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١
- النحو العربي والدرس الحديث / د. عبده الراجحي ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- النشر في القراءات العشر / للجزري ، تح : محمد علي الضباع ، المكتبة التجارية القاهرة ، (د.ت) .
- نظرات في اللغة والنحو / طه الراوي ، منشورات المكتبة الأهلية ، بيروت ، ط١، ١٩٦٢ م .

Abstract

After explain the brevet of sources of Arabic language that depend on them of the hearers ,that mean evidence translating that put the Arabic grammar and rules in Arabic speech "poets & prose" . The linguistics research was find "recently & modern" when they are hastate between refusing and excepting for these . Some Arabic speech in Holy-Quran reading and Holy words from the prophet Mohammed . The research stop with who see that readings all of them are completely . Some other call to review by researching and studying very carefully for hearing case . If that mean in evidence because that take in language items in principle of language . these follow with Arabic clear and development manner.